توزيع السلطة

ان كارنجي المتري المشهور الذي اغتنى باجتهاده حتى صار من أغنى الناس ووهب الملايين الكثيرة للمعاهد العلمية والادبية وفي نيته ان يهب سائر امواله قبل وفاته — هذا الرجل لا يتنعه بذله المال لنفع ابناء نوعه بل يبذل ايضاً قوى عقله في النصح والارشاد كأنه من الكتّاب المتقطعين لافادة نوع الانسان بنتاجات اقلامهم . وقد كتب الآن مقالة في مجلة القرن التاسع عشر الانكليزية موضوعها بريطانيا ونسلها رأينا فيها درساً مفيداً في السياسة لرجال الحكومة العثمانية ولكل الذين يتولون شؤون الناس من قرّاء المقتطف فاقتطفنا منها ما يلي

قال الكاتب ان الانكليز لما اضطروا ان يتناولوا الحكومة الملكية الاستبدادية لم يصادموها مواجهة كما فعل الفرنسويون بل اختاروا اسلوباً آخر فقيّدوا الملك واجتنبوا الثورة . قالوا ان الملك مختار من الله فلا يخطئ في اعماله فكانت النتيجة اللازمة عن ذلك انه امتنع عن كل عمل في ادارة شؤون البلاد لئلا يخطئ فيها والقى زمامها الى وزرائه الذين تعينهم الاكثرية في مجلس النواب . ومن ثم صارت الحكومة الانكليزية دستورية محضة الشعب ينتخب نوابه والنواب يختارون الوزراء والوزراء يتولون ادارة البلاد . ولذلك ترى الحكومة الانكليزية الملكية اشد تطرفاً في الجمهورية من الحكومات الجمهورية بالذات لان رئيس البلاد الجمهورية سلطة اوسع من سلطة ملك الانكليز ومن سلطة كل ملك مقيّد فهو يختار وزراءه ويبرم او ينقض ما يسنه مجلس النواب من القوانين ويسجن من يشاء من غير محاكمة اذا خالف قوانين البلاد وهو غير مسؤول لاحد مهما فعل الا اذا اتّهم بخيانة الوطن وحينئذٍ ينظر مجلس الشيوخ في امره . ولكن لا يختار للرئاسة الا الاكفاء الذين اثبت الاختبار مقدرتهم وامانتهم كما لا يختار لمنصب الوزارة الانكليزية الا اعظم رجال الحزب الذي تولّى الاحكام

والتفت الكاتب بعد هذا التمهيد الى البلدان التي تولّدت من البلاد الانكليزية او اضيفت اليها مثل كندا واستراليا وزيلندا الجديدة والترنسفال وقال انها فاقت البلاد الانكليزية في انتظام ادارتها لانها اصلحت اساليب الحكومة القديمة وجرت مجرى الولايات المتحدة الاميركية فان رئيس كل بلاد منها يدير شؤون بلاده كما يدير رئيس الولايات المتحدة شؤونها . وتدفع الاجور لنوابها وتطلب منهم ان ينتطعوا لشؤون البلاد كأن ليس لهم عمل

آخر . وقد اباحت حقوق الانتخاب للجميع على السواء وليس لمذهب من المذاهب الدينية التي فيها مزية على غيرهِ . والمدارس العمومية اي التي تنفق عليها الحكومة من خزينة البلاد مفتوحة الابواب لاولاد الامة كلهم على السواء . ولا يُعلَّم فيها من التعاليم الدينية ما يجعل لمذهب من المذاهب مزية على غيرهِ او ما ينفر منهُ اهل مذهب من المذاهب . والاكثرية فيها من البروتستانت ولكن الكاثوليك لا يرون في المدارس العمومية ما يمنعهم من تعليم اولادهم فيها لانهُ قد نُفي منها كل ما لهُ علاقة بالفوارق الدينية بين ابناء الوطن الواحد حتى يزول الخلاف المبني على الاختلافات الدينية ويحلَّ محلهُ الوئام المطلوب للاتحاد الوطني وهذا يحسن ان يكون انموذجًا لنا في القطر المصري في التعليم العمومي

ثم انتقل الكاتب الى ما يحسن ان يكون انموذجًا لنا في الممالك العثمانية وهو نظام الاستقلال الاداري او الحكم المحلي او اللامركزية فقال ان في الولايات المتحدة الاميركية الآن ٤٧ ولاية ولكل ولاية منها قوانين خاصة بها ومجلس لسن هذه القوانين وللولايات عمومًا مجلس نيابي اعضاؤهُ من الولايات كلها وهو ينظر في المسائل العمومية التي تشمل كل الولايات . والمجلس النيابي الذي يتولى شؤون الامة العمومية يجب ان يكون ارفع من المجالس المحلية التي تتولى وضع القوانين المحلية وان يكون مستقلاً عنها تمام الاستقلال . ثم قال انهُ قصد مجلس النواب الانكليزي ذات ليلة ليسمع المذاكرة في مسألة من المسائل الهامة اذ علم انها كانت مطروحة على بساط البحث تلك الليلة فرأى المجلس قد قدم عليها البحث في مسألة تتعلق بكُنف مدينة من المدن الصغيرة . الى ان قال ان مطرقة بحث التجارية موصوفة بانها تستطيع ان تطرق كل اداة من الدبوس الصغير الى مرساة البارجة الكبيرة ولكنها لا تستخدم ابدًا لتطريق الدبابيس بل لما يقتضي قوة عظيمة جدًّا . وهذا شأن مجلس النواب فان الانكليز يعلمون بوكل المسائل كبيرها وصغيرها على حدٍّ سوى فتقل مزيتهُ ولكنهُ يجب ان يختص بالمسائل العمومية والمسائل الدولية . وقد جرت الولايات المتحدة هذا المجرى في مجلس الجمهورية بعد ان اعطت لكل ولاية من ولاياتها مجلسًا خاصًّا يدير شؤونها الداخلية . واشار بان تحذو بريطانيا العظمى حذوها فتقيم لكلٍّ من انكلترا واسكتلندا وارلندا وويلس مجلسًا اداريًّا خاصًّا بها وتبقي مجلس النواب البريطاني للنظر في شؤون الامبراطورية البريطانية العمومية ومسائلها الدولية

هذه خلاصة ما كتبهُ المستر كارنجي في هذا الموضوع . والانكليز امة واحدة ولسان واحد ومع ذلك اقتضت المصلحة العمومية ان يكون لكل مستعمرة من مستعمراتهم مجلس

أبواب خاص بها . ومن رأي المستر كارنجي ورأي كثيرين من زعماء الانكليز اطلاق هذا النظام على اقسام البلاد الانكليزية نفسها انكلترا واسكتلندا وارلندا كما تقدم . ونحن في البلاد العثمانية من امم مختلفة ولغات مختلفة ونود ان نبقى متحدين بالرابطة العثمانية ولكن يستحيل علينا في هذا العصر ان تزيل اختلافاتنا الجنسية واللغوية . لقد كان ذلك ميسوراً في العصور الغابرة على نوع ما حينما كانت الجنسية مدوسة تحت اقدام الفاتحين وحين لم يكن في اللغات كتب وصحف تنشر كل يوم ومدارس يتعلم فيها اكثر ابناء الامة فيزيد ارتباطهم بلغتهم ومع ذلك لم تستطع الامة التركية ان تزيل العصبيات العربية واليونانية والارمنية ولا لغات هذه الامم فهل تستطيع ذلك في هذا العصر

مضى على حماة الدستور نحو ثلاث سنوات وهم يحاولون لحم هذه الامم وازالة ما بينها من الفوارق العصبية . ولكن الامم لم تلتحم والفوارق لم تزل ان لم تكن قد زادت تمكناً . ولقد كاد يرسخ في ذهن العرب ان الاتراك عاملون على الاستبداد بهم وجعل الحكومة تركية محضة . وفي ذهن الاتراك ان العرب مقاومون لهم ولا يريدون الاتحاد بهم . وعندنا ان الفريقين مخطئان في حكمهما فلا الاتراك يطلبون التفوق على العرب والاستبداد بهم ولا العرب يريدون الانفصال عن الاتراك والاستقلال عنهم ولا الحالة الحاضرة توجب اليأس من الاتحاد التام يوماً ما وازالة اسباب الشحناء والاتفاق على ما به المصلحة العامة . ولكن هب ان الشعوب العثمانية ازالت من بينها كل ما يوجب الشقاق واتحدت على مصلحة الوطن اتحاداً تاماً ولم يبق من الفوارق بينها الا الفوارق الطبيعية والجغرافية التي لا يمكن تغييرها ككون هذا الشعب عربياً وذاك تركياً وكون البلاد العربية غير البلاد التركية وكلاهما غير البلاد الرومية حسب تغلب الجنس واللغة واختلاف الصقع فهل الاصلح للبلاد العثمانية ان تكون ادارتها كلها في الاستانة ومجلس الاستانة يتحكم في انشاء بلدية بيروت وجر المياه الى القدس ورصف الشوارع في بغداد واصلاح طريق المركبات بين طرابلس وصيدا . هل من مصلحة البلاد العثمانية ان يهتم مجلسها النيابي بعمل الدبابيس كما قال كارنجي ووقته لا يكفي للاهتمام بمصالح الدولة الكبرى . اولا يمكن حفظ الجامعة العثمانية وربط الولايات العربية بمجلس اعضاؤه من ابنائها ولغته العربية وربط الولايات التركية بمجلس اعضاؤه من ابنائها ولغتهم التركية وربط الجميع بمجلس اعلى لغته التركية واعضاؤه من كل الولايات العثمانية وعمله النظر في شؤون السلطنة العمومية

والامم كالافراد اذا ارادت ان تقتبس شيئاً وجب عليها ان تقتبس احدث ما يكون واصلح

ما يكون لا ان نقتبس القديم البالي . فاذا اراد الواحد منا ان يشتري آلة بخارية طلب ان تكون من آخر طرز جامعة لكل الاصلاحات الجديدة التي تتأنّق حرق الفحم وتبديد القوة اي ان تعمل اكثر عمل باقل ما يكون من النفقة . واذا ارادت البحرية العثمانية ان تشتري بارجة او اسلحة اشترطت ان تكون من آخر طرز واتقن ما بلغهُ الاختراع في عمل البوارج والاسلحة وهذا يجب ان يكون شأننا في حكومتنا فاذا كانت الحكومات التي سبقتنا في الجري على الحكم الدستوري تقول ان الاختبار اثبت لها فائدة توزيع السلطة الادارية على المجالس المحلية والكف عن محاولة ما لا يستطاع وهو توحيد العناصر واللغات فلا يكون من الحكمة ان نقضي عن اختبار غيرنا ونتمسك بالقديم الذي يقول اصحابهُ انهُ لم يعد صالحًا للاحوال الحاضرة

ومن المحتمل ان يكون الوقت الحاضر غير صالح لتغيير الحالة الحاضرة بعد ان تقررت وقبل ان يثبت فشلها ولكن من المؤكد ان الوقت الحاضر والمستقبل ايضًا لا يصلحان لازالة الخصائص الطبيعية . وهب ان ذلك كان ممكنًا منذ مئة سنة او مئتين سنة فانهُ غير ممكن الآن الاّ باستعمال طرق من الاستبداد والعنف تأباها الحكومة الدستورية

فعسى ان يرسخ في الاذهان ان الترقيع لا يفيد في اصلاح المالك وانهُ يجب علينا ان نقتبس احدث اساليب الحكم الدستوري وان المصاعب التي تلاقيها في هذا السبيل لا تزيد على المصاعب التي تلاقيها في اقتباسنا اقدم الاساليب ولكن الفرق بين الاسلوبين كبير يستحق ان نجشم لاجلهِ اكبر المشاق

وهذا الراي ليس من ابتكارنا ولا نحن منفردون بهِ ولا ندّعي انهُ هو وحدهُ الرأي الصواب وكل ما سواهُ خطأ لان احوال البلاد العثمانية لا تماثل احوال البلاد الانكليزية والبلاد الاميركية من كل وجه ولكننا نرى انهُ يستحق ان يعمل رجالنا فيهِ رويّتهم لعلهم يرون فيهِ سبيلاً اقرب الى الاصلاح المنشود

وبديهي ان صعوبة المواصلات بين الولايات العثمانية ولو كانت من قسم واحد من اقسام السلطنة تمنع انشاء مجلس واحد لها كلها فالولايات العربية مثلاً التي تجمعها جامعة اللغة والجنس وهي اليمن والحجاز والشام والعراق لا تتيسر ادارة شؤونها الداخلية بمجلس واحد ولكن لا تتعذر ادارتها بثلاثة مجالس واحد في بلاد العرب للحجاز واليمن وواحد في سورية لحلب ودمشق و بيروت والقدس والزور وواحد في العراق للموصل و بغداد والبصرة . وتدار ولايات الروملي بمجلس او مجلسين وولايات الاناضول بمجلسين او اكثر والغرض من ذلك كلهِ الوصول الى الاصلاح من اقرب طرقهِ وتقوية ما يمكن الجامعة العثمانية ونزع ما يضعفها